PUBLIC

مجموعة الخزينة >
+965 22216603
tsd_list@nbk.com

التقرير الأسبوعي عن أسواق النقد
27 يوليو 2025

ارتفاعات قياسية واتفاقات تجارية... الأسواق تتأرجح تحت إشارات عالمية متباينة

أبرز النقاط:

- تراجع مبيعات المنازل القائمة في الولايات المتحدة بنسبة 2.7% على أساس سنوي خلال شهر يونيو.
- ارتفاع مؤشر مديري المشتريات المركب الأمريكي إلى 54.6 ، مدعوماً بالزخم القوي لقطاع الخدمات.
- استقرار نشاط قطاع التصنيع في المملكة المتحدة هامشياً، مع بقائه في نطاق الانكماش.
- مؤشر مديري المشتريات المركب في منطقة اليورو يسجل 51.0 ، في أعلى قراءة له منذ نحو عام.
- المركزي الأوروبي يبقي معدل إعادة التمويل الرئيسي دون تغيير عند مستوى 2.15%.
- الصين تثبت أسعار الفائدة على القروض لأجل عام وخمسة أعوام عند 3.0% و3.5% على التوالي.
- معدل التضخم في طوكيو يبلغ 2.9%، في إشارة إلى استمرار الضغوط التضخمية رغم استقرار السياسة النقدية.

التعليق على أداء الاسواق

شهدت الأسواق العالمية أسبوعاً متقلباً لكنها أبدت مرونة، وذلك بدعم من التطورات التجارية البارزة وتباين البيانات الاقتصادية، إلى جانب اتباع البنوك المركزية لنهج حذر. وسجلت أسواق الأسهم مستويات قياسية جديدة مطلع الأسبوع، بدعم من الأرباح القوية التي أعلنت عنها أسهم قطاع التكنولوجيا والتفاؤل تجاه اتفاقية الرسوم الجمركية الجديدة بين الولايات المتحدة واليابان. وفي أسواق السلع، ظلت أسعار النفط واقعة تحت الضغوط في ظل توقعات باستقرار الإمدادات، بينما حافظ الذهب على استقراره مع موازنة المستثمرين بين الإقبال على المخاطر واستمرار التوترات الجيوسياسية. أما في سوق العملات، تراجع مؤشر الدولار الأمريكي أمام سلة من العملات الرئيسية. وفي أسواق أدوات الدخل الثابت، تراجعت عائدات سندات الخزانة الأمريكية خلال منتصف الأسبوع، إذ انخفض العائد على السندات لأجل 10 سنوات إلى 4.336% قبل أن يرتفع مجدداً إلى نحو 4.424%، بينما صعد العائد على السندات لأجل عامين هامشياً إلى 3.914%.

الولايات المتحدة

الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة واليابان: تخفيض الرسوم يعزز التفاؤل

وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اتفاقاً تجارياً مع اليابان يقضي بخفض الرسوم الجمركية على واردات السيارات اليابانية من 25% إلى 15%، مع تجنب فرض رسوم جديدة على سلع يابانية أخرى. وفي المقابل، التزمت طوكيو بضخ استثمارات وتقديم قروض بقيمة 550 مليار دولار تتركز في السوق الأمريكية، في واحدة من أضخم الصفقات التجارية التي أبرمتها إدارة الرئيس ترامب منذ فرض الرسوم الجمركية العالمية في أبريل. وتوفر الصفقة دفعة قوية لصناعة السيارات اليابانية، التي تمثل أكثر من ربع صادرات اليابان إلى الولايات المتحدة. ففي العام 2024، استوردت واشنطن سيارات وقطع الغيار يابانية بقيمة تتخطى أكثر من 55 مليار دولار، مقابل صادرات أمريكية لا تتجاوز 2 مليار دولار إلى السوق اليابانية. وبلغ إجمالي حجم التجارة الثنائية نحو 230 مليار دولار، مع تخطي الفائض التجاري لصالح اليابان أكثر من 70 مليار دولار. كما شمل الاتفاق تخفيض رسوم جمركية كانت مقررة على سلع يابانية إضافية، بدءاً من الأول من أغسطس. ووصف ترامب الصفقة بأنها "أكبر اتفاق تجاري في التاريخ"، مشيداً بالعلاقات المتينة بين البلدين عبر منصته تروث سوشيال. ورحب المسؤولون اليابانيون بالاتفاق، مؤكدين أنه يجنب بلادهم الرسوم المرتفعة التي تواجهها دول أخرى في علاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة. ولاقت الصفقة ترحيباً في الأسواق يوم الأثنين، إذ قفز مؤشر نيكاي بأكثر من 3% مسجلاً أعلى مستوياته خلال عام، فيما ارتفعت أسهم شركات السيارات، مع صعود سهم تويوتا بنسبة 14% وهوندا بنحو 12%.

سوق الإسكان الأمريكي يواصل مواجهة التحديات

صدرت بيانات جديدة يوم الأربعاء الماضي تعكس استمرار الضغوط التي يتعرض لها القطاع العقاري. إذ تراجعت مبيعات المنازل القائمة بنسبة 2.7% في يونيو لتصل الوتيرة السنوية المعدلة موسمياً إلى 3.93 مليون وحدة، مسجلة بذلك أدنى مستوياتها منذ سبتمبر 2024، وأقل من توقعات السوق. وعلى الرغم من تباطؤ المبيعات، إلا أن متوسط سعر المنازل سجل ارتفاعاً جديداً بلغ 435,300 دولار، في أعلى مستوى تاريخي لهذا الشهر، مواصلاً بذلك سلسلة الارتفاعات السنوية للشهر الرابع والعشرين على التوالي. وتراجعت مبيعات المنازل المخصصة للأسرة الواحدة بنسبة 3% إلى 3.57 مليون وحدة، فيما ظلت مبيعات الشقق السكنية والتعاونية دون تغيير. أما على الصعيد الإقليمي، جاء التراجع بقيادة الشمال الشرقي الذي سجل انخفاضاً بنسبة 8%، في حين برز الغرب كمنطقة الاستثناء الوحيدة، محققاً زيادة بنسبة 1.4%. وعلى صعيد آخر، وجه الرئيس دونالد ترامب انتقادات لرئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول، متهماً إياه بالإبقاء على أسعار الفائدة مرتفعة، ومشيراً إلى أن "الناس غير قادرين على شراء منزل"، مضيفاً أن "باول ربما يفعل ذلك لأسباب سياسية". وعلى الرغم من هذه التصريحات، إلا أن التوقعات تشير إلى أن الفيدرالي سيبقي على أسعار الفائدة دون تغيير ضمن النطاق الحالي البالغ 4.25% إلى 4.50% في اجتماعه المرتقب الأسبوع المقبل.

تصريحات ترامب تغذي تقلبات السوق

أثرت تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشكل مباشر في معنويات السوق بمختلف قطاعاته. ففي 23 يوليو، صعد ترامب لهجته خلال قمة الذكاء الاصطناعي، موجهاً انتقادات علنية إلى شركات التكنولوجيا الكبرى مثل جوجل ومايكروسوفت، داعياً إياها إلى وقف التوظيف في الخارج ومنح الأولوية للموظفين الأمريكيين. كما ربطت إدارته العقود الفيدرالية باعتماد أنظمة ذكاء اصطناعي "موضوعية"، ضمن سياسة إدارته لمناهضة (anti-woke) في إشارة إلى توجهات أيديولوجية جديدة قد تؤثر على آليات العمل في قطاع التكنولوجيا. هذا التصعيد تجاه الشركات متعددة الجنسيات، مقرونًا بتوجه "أمريكا أولاً" في قطاع التكنولوجيا، يهدد بإعادة رسم ملامح القطاع، مع ما قد يترتب عليه من تأثيرات محتملة على تقييم الشركات ذات القواعد التشغيلية العالمية أو الارتباط الوثيق بالعقود الحكومية. وفي اليوم التالي، 24 يوليو، أثار ترامب جدلاً جديداً خلال زيارة نادرة إلى مجلس الاحتياطي الفيدرالي، إذ مارس ضغوطاً علنية على رئيس المجلس جيروم باول لخفض أسعار الفائدة، وبلغت المواجهة حد التراشق بشأن تكاليف تجديد مقر الفيدرالي. وعلى الرغم من عدم إشارة التوقعات إلى تحرك وشيك في السياسة النقدية، إلا أن هذه المواجهة سلطت الضوء على التوتر القائم بين البيت الأبيض والفيدرالي، ما أثار شكوكاً حول استقلالية البنك المركزي وأعاد إلى الواجهة إمكانية مواجهة أسواق العملات والأسهم لتقلبات حادة. وعلى الرغم من هذا المناخ المشحون، إلا أن مؤشري ناسداك وستاندرد أند بورز 500 انهت تداولات الأسبوع عند مستويات قياسية.

مؤشر مديري المشتريات الأمريكي: نمو قطاع الخدمات يعوض تباطؤ التصنيع

ارتفع مؤشر مديري المشتريات المركب الصادر عن ستاندرد أند بورز جلوبال إلى 54.6 في يوليو، مسجلاً أعلى مستوياته في سبعة أشهر، بدعم من الأداء القوي لقطاع الخدمات (55.2)، في الوقت الذي تراجع فيه نشاط قطاع التصنيع (49.5). وعلى الرغم من اتساع نطاق النمو الاقتصادي، تعمق التباين بين القطاعات، إذ واصلت الخدمات مسارها التصاعدي، بينما أظهرت المصانع مؤشرات واضحة على التباطؤ وتعرضها للضغوط. وسجلت ثقة الأعمال تراجعاً ملحوظاً، في ظل تصاعد القلق بين الشركات بشأن ضبابية السياسات الحكومية وارتفاع الرسوم الجمركية. وشهدت تكاليف المدخلات وأسعار الإنتاج مزيداً من التصاعد، مع بلوغ معدلات التضخم أحد أعلى المستويات المسجلة في ثلاثة أعوام. وعلى الرغم من استقرار معدلات التوظيف، إلا أن الطلبات الجديدة سجلت تراجعاً متأثرة بضعف الطلب الصناعي. وساهم انتعاش قطاع الخدمات في تعزيز زخم النمو مع بداية الربع الثالث من العام، إلا أن تساؤلات حقيقية ما تزال تطرح بشأن استدامة هذا الأداء.

وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 97.645.

المملكة المتحدة

مؤشر مديري المشتريات في المملكة المتحدة يعكس استمرار تباطؤ النشاط الصناعي

شهد مؤشر مديري المشتريات بعض المؤشرات الدالة على الاستقرار خلال شهر يوليو، مع ارتفاع قراءة المؤشر هامشياً إلى 48.2 مقابل 47.7 في يونيو، متجاوزة التوقعات لكنها ما تزال ضمن منطقة الانكماش. وتشير هذه القراءة إلى أبطأ وتيرة تراجع منذ يناير، منهية سلسلة انكماش استمرت ثمانية أشهر. وعلى الرغم من هذا التحسن النسبي، إلا أن قطاع التصنيع البريطاني ما يزال يواجه تحديات متزايدة، إذ تسببت الرسوم الجمركية الأمريكية في تأخير قرارات الاستثمار لدى العديد من الشركاء التجاريين. وتفاقمت الضغوط مع تقلص الطلبات الجديدة، وزيادة وتيرة خفض الوظائف، في وقت واصلت فيه أسعار المدخلات والمخرجات ارتفاعها. وظلت الثقة في قطاع الأعمال ضعيفة، إذ أعربت الشركات عن قلقها من تراجع الطلب المحلي، وتصاعد التوترات الجيوسياسية، هذا إلى جانب استمرار مخاطر التجارة العالمية. وعلى الرغم من إشارة بعض الشركات إلى زيادة الطلب المرتبط بقطاع الدفاع، إلا أن هذه النقطة المضيئة لم تكن كافية لتبدد الأجواء الحذرة المسيطرة على القطاع. من جهة أخرى، تراجعت قراءة مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات دون التوقعات لتصل قراءته إلى 51.2 مقابل 52.8 الشهر السابق، ما يعكس الضغوط المستمرة التي يواجهها القطاع.

مبيعات التجزئة في المملكة المتحدة تسجل تعافياً معتدلاً في يونيو

سجلت مبيعات التجزئة في المملكة المتحدة انتعاشاً بنسبة 0.9% خلال يونيو، بعد تراجع حاد بلغ 2.8% في مايو، في أداء يعكس تحسناً محدوداً دون مستوى التوقعات التي أشارت إلى نمو بنسبة 1.2%. وتعد هذه الزيادة رابع ارتفاع شهري منذ بداية العام 2025، مدفوعة بالمكاسب القوية التي سجلتها مبيعات المواد الغذائية والوقود. وساهم الطقس الدافئ في دعم الإنفاق الاستهلاكي، لا سيما في محال السوبر ماركت والمشروبات، بينما سجلت مبيعات الوقود أكبر ارتفاعاتها منذ أكثر من عام. كما وصلت المبيعات عبر الإنترنت إلى أعلى مستوياتها منذ أوائل العام 2022، في حين أفادت المتاجر الكبرى بزيادة الطلب، مدفوعة بالعروض الترويجية والأنماط الموسمية. وباستثناء مبيعات الوقود، ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 0.6%، مما يشير إلى تسجيل تعافٍ جزئي. وعلى أساس سنوي، نمت المبيعات بنسبة 1.7%، وجاءت دون التوقعات التي كانت تشير إلى زيادة قدرها 1.8%.

وأنهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3434.

أوروبا

مؤشر مديري المشتريات لمنطقة اليورو يشير إلى تحسن الاقتصاد تدريجياً

ارتفع مؤشر مديري المشتريات المركب لمنطقة اليورو إلى 51.0 في يوليو مقابل 50.6 في يونيو، في إشارة إلى أقوى وتيرة توسع للقطاع الخاص منذ قرابة عام، ومتجاوزاً التوقعات هامشياً. وجاء هذا التحسن مدفوعاً بالنمو القوي الذي سجله قطاع الخدمات وتحسن معنويات قطاع التصنيع، الذي وصل إلى أدنى قراءة سلبية له منذ ثلاثة أعوام. وعلى الرغم من أن الطلبات الجديدة لم تشهد تغيراً يذكر، إلا أنها أنهت سلسلة من التراجعات استمرت على مدار 13 شهراً، مما وفر دعماً حقيقياً لقطاعي الخدمات والصناعة. وفي استجابة لتحسن الآفاق المستقبلية، عاودت الشركات زيادة معدلات التوظيف للمرة الأولى منذ خمسة أشهر. في المقابل، سجل تضخم تكاليف المدخلات أدنى مستوياته في خمسة أشهر، ما أتاح للشركات الإبقاء على الأسعار دون تغيير للشهر الثاني على التوالي. إلا أن ثقة الأعمال تراجعت بشكل طفيف، في ظل استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالرسوم الجمركية الأمريكية المحتملة.

PUBLIC

المركزي الأوروبي يثبت أسعار الفائدة وسط تصاعد الضغوط التضخمية ومخاوف من قوة اليورو
أبقى البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة دون تغيير في يوليو، منهياً على الأرجح دورة التيسير النقدي التي استمرت لعام كامل وشهدت ثماني تخفيضات متتالية. واستقر سعر الفائدة على عمليات إعادة التمويل الأساسية عند 2.15%، بينما ظل سعر الفائدة على الودائع عند 2.0%. واعتمد صانعو السياسة موقفاً حذراً، في ظل تصاعد المخاطر المرتبطة بالتوترات التجارية، خاصاً في ضوء الرسوم الجمركية الأمريكية المقترحة. ومع وصول التضخم إلى المستوى المستهدف للبنك المركزي الأوروبي والبالغ 2% في يونيو، تضاءلت الحاجة للمزيد من التيسير النقدي. وأقرت رئيسة البنك كريستين لاجارد بوجود ضغوط متباينة على الأسعار، مشيرة إلى أن تأثير الرسوم الجمركية على الاتجاهات المستقبلية للتضخم ما يزال غير مؤكد. وأكدت لاجارد أن البنك المركزي الأوروبي لا يستهدف أسعار الصرف، إلا أن قوة اليورو تؤخذ في الاعتبار عند إعداد توقعات التضخم.

وأنهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1740.

آسيا والمحيط الهادئ

انتخابات مجلس الشيوخ في اليابان تزيد حالة عدم اليقين
أسفرت انتخابات مجلس الشيوخ الياباني في 20 يوليو عن خسارة الائتلاف الحاكم أغلبيته، ما يهدد بدخول البلاد في حالة من الجمود السياسي ويزيد من حالة عدم اليقين المالي في وقت حرج. وتعد النتيجة ضربة سياسية لرئيس الوزراء شيجيرو إيشيبا، ما يضعف مهمته للتفاوض مع اقتراب الموعد النهائي لتطبيق الرسوم الجمركية مع الولايات المتحدة في 1 أغسطس. وعلى الرغم من إغلاق الأسواق اليابانية اليوم بسبب عطلة، إلا أن استقرار العقود الآجلة لمؤشر نيكاي وارتفاع الين الياباني يوحيان بأن الأسواق استوعبت النتيجة مسبقاً. وعلى الرغم من ذلك، تعكس السندات الحكومية تصاعد القلق المالي، إذ ارتفعت عائدات السندات الحكومية لأجل 30 عاماً بمقدار 80 نقطة أساس منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه، بينما قفز الفارق بين عائدات السندات لأجل 10 سنوات ونظيراتها لأجل 3 سنة بأكثر من 150 نقطة أساس. وتتجه الأنظار نحو التخفيضات المقترحة لضريبة الاستهلاك، والتي قد تؤدي إلى زيادة انحدار منحنى العائد بما يتراوح بين 15 إلى 20 نقطة أساس، ما من شأنه أن يفرض ضغوطاً إضافية على الحكومة لزيادة إصدار السندات.

مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي يؤكد استمرار الضغوط التضخمية في طوكيو
سجل مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي في طوكيو ارتفاعاً بنسبة 2.9% على أساس سنوي في يوليو، بتراجع هامشي عن توقعات السوق، لكنه ما يزال أعلى بكثير من المستوى المستهدف لبنك اليابان والبالغ 2%. ويمثل هذا الأداء الشهر الثاني على التوالي الذي يشهد فيه التضخم تباطؤاً محدوداً، إلا انه يبقي المجال مفتوحاً أمام مواصلة رفع أسعار الفائدة. وتتوقع الأسواق قيام بنك اليابان برفع توقعاته للتضخم خلال اجتماع السياسة المرتقب الأسبوع المقبل. وتأتي هذه التطورات في وقت ما تزال فيه مخاوف النمو قائمة، خاصة بعد أن قام البنك المركزي في مايو الماضي بخفض توقعاته للناتج المحلي الإجمالي بسبب تداعيات الرسوم الجمركية الأمريكية. إلا أن الاتفاق التجاري الأخير بين الولايات المتحدة واليابان، والذي نص على فرض رسوم جمركية بنسبة 15% على بعض السلع اليابانية، ساهم في الحد من حالة عدم اليقين، مما يوفر رؤية أوضح لمسار الاقتصاد في المدى القريب.

وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين الياباني عند مستوى 147.66.

الصين تثبت أسعار الفائدة الأساسية على القروض على الرغم من تباطؤ الزخم الاقتصادي
أبقى بنك الشعب الصيني أسعار الفائدة الأساسية على القروض دون تغيير في يوليو، مع الإبقاء على سعر الفائدة للقرض لمدة عام واحد عند مستوى 3.0%، ولسعر الخمس سنوات عند 3.5%، على الرغم من المؤشرات الدالة على اعتدال وتيرة الزخم الاقتصادي. ويمثل سعر الفائدة على القرض لمدة عام واحد المرجع الأساسي لمعظم قروض الشركات والأفراد، بينما يستخدم معدل الفائدة على القروض لمدة خمس سنوات كمعيار للرهون العقارية. ويأتي القرار في أعقاب تسجيل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 5.2% في الربع الثاني من العام على أساس سنوي، متراجعاً من 5.4% في الربع الأول من العام، لكنه تجاوز التوقعات التي بلغت 5.1%. وأظهرت بيانات يونيو تباطؤ مبيعات التجزئة إلى 4.8% على أساس سنيو، مقابل 6.4% في مايو، كما جاءت أقل من التقديرات البالغة 5.2%. وفي ظل بقاء أسعار الفائدة الحقيقية مرتفعة وتراجع التوقعات بشأن الطلب، تظل احتمالات تيسير السياسة النقدية قائمة خلال النصف الثاني من العام.

وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام اليوان الصيني عند مستوى 7.1679.

محضر اجتماع بنك الاحتياطي الأسترالي يكشف عن موقف حذر وسط ضبابية التضخم
أظهر محضر اجتماع بنك الاحتياطي الأسترالي لشهر يوليو أن المجلس قرر الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير عند 3.85%، مخالفاً توقعات السوق التي رجحت خفضها بمقدار 25 نقطة أساس. ويعكس القرار الذي صدر بأغلبية ضئيلة بلغت 6-3 أصوات، تبني البنك موقفاً أكثر حذراً في ظل استمرار حالة عدم اليقين المتعلقة بمسار التضخم، ومتانة سوق العمل، والتطورات العالمية. وأكد صناع السياسات أن أي تغيير في السياسة النقدية يتطلب توفر بيانات إضافية تثبت عودة التضخم إلى النطاق المستهدف بين 2% و3% بشكل مستدام. وفي ذات الوقت، شدد البنك على جاهزيته للتحرك بسرعة إذا طرأت تغييرات كبيرة على الظروف الاقتصادية. وأشار المحضر إلى متابعة دقيقة للتطورات الاقتصادية الواردة، مع تركيز خاص على ديناميكيات المخاطر المتغيرة على الصعيدين المحلي والدولي.

وأنهى الدولار الأسترالي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.6565.

PUBLIC

الكويت

الدينار الكويتي

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30475.

أسعار العملات 27 - يوليو - 2025

	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
Currencies	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1618	1.1614	1.1788	1.1740	1.1710	1.1900	1.1811
GBP	1.3393	1.3391	1.3588	1.3434	1.3310	1.3515	1.3449
JPY	148.07	145.82	148.66	147.66	146.75	149.20	146.17
CHF	0.7996	0.7908	0.8022	0.7948	0.7800	0.7985	0.7858

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK. While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com